E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية[▽]

The Role of Research Centers in Shaping Japanese Foreign Policy: A Critical Review of the Political Literature

م.د علي غسان سامي[•] Dr. Ali Ghassan Sami

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مراجعة نقدية للأدبيات السياسية التي تعالج دور مراكز الأبحاث اليابانية في توجيه وصنع السياسة الخارجية، إذ تُظهر المراجعة أن هذه المراكز، رغم نمو عددها وتنوعها بعد الحرب العالمية الثانية، لا تزال تعمل ضمن بيئة سياسية تتسم بالهيمنة البيروقراطية والتقاليد التوافقية. وتكشف الأدبيات عن محدودية استقلالية هذه المراكز، وارتباطها الوثيق بالنخبة الحاكمة، لاسيما عبر شبكات غير رسمية تُعرف بـ"الدوائر المغلقة لصنع السياسات". كما تؤكد المراجعة أن تأثير هذه المراكز غالباً ما يكون غير مباشر ووظيفي، إذ تعمل بوصفها مزود للمعلومات والتحليلات أكثر من كونها فاعلاً مؤثراً في تغيير التوجهات الاستراتيجية للدولة. وتدعو الدراسة إلى إعادة النظر في الأطر النظرية الغربية المستخدمة لتحليل هذه الظاهرة عبر تبني مناهج تأخذ بالاعتبار الخصوصية المؤسسية والثقافية للنموذج الياباني.

كلمات مفتاحية: مراكز الأبحاث – السياسة الخارجية اليابانية – النخبة السياسية – دوائر صنع القرار – الشبكات غير الرسمية.

Abstract:

This study offers a critical review of the political literature concerning the role of Japanese think tanks in shaping and influencing foreign policy. The review reveals that, despite their post-WWII growth and diversification, these institutions continue to operate within a bureaucratic and consensus-driven political environment. The literature highlights their limited independence and their integration within elite networks, especially through informal "closed policy circles." The impact of think tanks in Japan is largely functional and indirect, serving primarily as providers of technical information and analysis rather than as autonomous agents of strategic change. The study calls for a re-evaluation of dominant Western theoretical frameworks and advocates for alternative approaches that better reflect the institutional and cultural specificities of the Japanese model.

Keywords: Think Tanks - Japanese Foreign Policy - Political Elites - Policy-Making Circles - Informal Network.

▽ تاريخ التقديم : 2025/7/12 تاريخ القبول: 2025/9/11 تاريخ النشر: 2025 /9/30

(•) الجامعة العراقية_ رئاسة الجامعة _قسم التسجيل وشؤون الطلبة العام ali.gh.sami@aliraqia.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في دور مراكز الأبحاث (Think Tanks) في التأثير على صناعة القرار السياسي في مختلف دول العالم، لا سيما في النظم الديمقراطية وشبه الديمقراطية التي تسمح بتعدد مصادر التأثير على صناع القرار. وفي هذا السياق، تمثل اليابان نموذجاً فريداً من نوعه؛ فهي دولة ذات بُنية مؤسسية معقدة، وتوازن دقيق بين البيروقراطية التقليدية، والأحزاب السياسية، ومراكز التفكير. وقد أثارت العلاقة بين هذه المراكز والسياسة الخارجية اليابانية اهتماماً متزايداً في الأدبيات السياسية، لا سيما بعد الحرب الباردة، إذ أعادت اليابان صياغة أولوياتها الاستراتيجية لمواكبة التحولات الإقليمية والدولية.

رغم ذلك، فإن فهم الدور الحقيقي الذي تلعبهُ مراكز الأبحاث اليابانية في توجيه السياسة الخارجية ما يزال موضع جدل بين الباحثين. فبينما يرى بعضهم أنها مجرد أدوات تحليلية داعمة للبيروقراطية الحكومية، في حين يعتبرها آخرون جهات فاعلة مستقلة تسهم بشكل مباشر وكبير في تشكيل الرؤية الاستراتيجية للدولة، لا سيما في القضايا الأمنية والتحالفات الدولية. إذ تفاوتت الأدبيات في تقييم هذا الدور بين التركيز على الأبعاد التنظيمية والبنيوية للمراكز، وبين تحليل طبيعة تفاعلها مع مؤسسات الدولة والنخب السياسية.

أهمية البحث: لا شك ان مراكز الأبحاث تُعد أحد أبرز الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي عالمياً، وتستحق الدراسة ضمن سياقات سياسية مختلفة، ومنها الحالة اليابانية ذات الطابع البيروقراطي الفريد، إذ تقدم هذه الدراسة منظوراً تحليلياً نقدياً للأدبيات السياسية بدلاً من الاكتفاء بالسرد أو العرض الوصفي؛ مما يثري المعرفة الأكاديمية حول الموضوع، فضلاً عن إنها تُسهم في فهم الدور غير المباشر والمؤسسي لمراكز الأبحاث في السياسات الخارجية، لا سيما في منطقة شرق آسيا التي تشهد تحولات استراتيجية مستمرة.

أهداف البحث: إذ تُساهم هذه الدراسة في الآتي:-

1. تحليل الاتجاهات الرئيسة في الأدبيات السياسية التي تناولت دور مراكز الأبحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية.
2. تقييم نقدي للمقاربات النظرية والمنهجية المستخدمة في دراسة العلاقة بين مراكز الأبحاث وصناع القرار في اليابان.
3. تحديد الفجوات البحثية في الأدبيات الحالية.
4. إبراز خصوصية النموذج الياباني في علاقة الدولة بمراكز التفكير مقارنة بالنماذج الغربية.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الآتي: كيف تناولت الأدبيات السياسية دور مراكز الأبحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية، وما مدى كفاية وعمق هذه الأدبيات في تفسير طبيعة هذا الدور ضمن السياق السياسي والمؤسسي الياباني؟، وتتفرع من هذه المشكلة التساؤلات الفرعية الآتية:-

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. ما الإطار النظري والتاريخي لدور مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية اليابانية؟
2. ما أبرز المراجعات النقدية للأدبيات السياسية حول دور مراكز الأبحاث اليابانية؟

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن الأدبيات السياسية التي تناولت دور مراكز الأبحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية تعاني من محدودية نظرية ومنهجية، لذا يُغلب عليها الطابع الوصفي، وتركز غالباً على مراكز بعينها دون تحليل شامل لبُنية التأثير السياسي والمؤسساتي لهذه المراكز في رسم التوجهات الخارجية للدولة.

منهج البحث: إذ تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي في مراجعة الأدبيات السياسية ذات الصلة، عبر: تصنيف الدراسات حسب اتجاهاتها النظرية والمنهجية، فضلاً عن تحليل مضمونها ومجالات تركيزها، وتقييم قدرتها على تفسير تفاعل مراكز الأبحاث مع مؤسسات السياسة الخارجية اليابانية، واستخلاص الفجوات والاتجاهات المستقبلية المقترحة للبحث.

أولاً: الإطار النظري والتاريخي لدور مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية اليابانية

تُعد مراكز الأبحاث من الفواعل غير الرسمية التي تلعب أدواراً متنامية في توجيه السياسة الخارجية للدول، لا سيما في ظل تعقيد التفاعلات الدولية وتزايد الحاجة إلى المعرفة المتخصصة، إذ في الحالة اليابانية، يكتسب تحليل دور هذه المراكز أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الياباني الذي يتسم بقوة البيروقراطية، وهيمنة النخب، والاعتماد على شبكات مؤسسية مغلقة في صنع القرار.

لذا يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة مزدوجة، تاريخية ونظرية، لفهم نشأة وتطور مراكز الأبحاث في اليابان، واستكشاف الأطر المفاهيمية التي تفسر موقعها في منظومة السياسة الخارجية. فمن جهة، يتتبع المبحث التحولات التاريخية التي رافقت نشوء هذه المراكز منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطبيعة ارتباطها بالبُنية البيروقراطية والسياسية للدولة، ومن جهة أخرى، يستعرض المداخل النظرية التي تناولت آليات تأثيرها، سواء عبر نظريات النخبة، أو شبكات صنع القرار، أو الجدل الدائم بين استقلاليتها وتبعيتها لمؤسسات الدولة، وعليه ينتظم هذا المحور في نطاقين، يعالج الاول منها النشأة والتطور التاريخي لمراكز الابحاث في اليابان، في حين يعالج الثاني الأطر النظرية لتفسير دور مراكز الأبحاث في اليابان.

1. النشأة والتطور التاريخي لمراكز الأبحاث في اليابان

انطلقت نشأة مراكز الأبحاث في اليابان ضمن بيئة سياسية متأثرة بشكل جذري بهزيمة الحرب العالمية الثانية والاحتلال الأمريكي الذي فرض أجندة إعادة هيكلة مؤسسية للدولة اليابانية، ولا سيما في ما يتعلق بعسكرة القرار السياسي، وتحويله نحو نموذج ديمقراطي تكنوقراطي، إذ تميّزت اليابان بنموذج فريد من تماهي الأدوار بين البيروقراطية والسياسة، حيث تلعب الأجهزة البيروقراطية، لا سيما الوزارات السيادية، دوراً محورياً في توجيه السياسة العامة، بما في ذلك السياسة الخارجية. ففي هذا السياق، غالباً ما تُستخدم مراكز الأبحاث بوصفها امتداد وظيفي لهذه البيروقراطيات، وليست جهات نقدية مستقلة عنها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(Nakamura, 2002, pp. 5-6). ولذلك فإن بعض من هذه المراكز تميل إلى أن تكون "مؤسسات شبه حكومية" أو ممولة بشكل جزئي من قبل الدولة (كما مبين في الجدول 1).

جدول 1 (أهم المراكز البحثية اليابانية المعنية في القضايا ذات الصلة بالشأن الخارجي)

ت	أسم المركز (المؤسسة البحثية)	الجهة المؤسسة	سنة الانشاء	جهة التمويل	ترتيب المركز الحائز عليه ضمن أعلى مراكز الفكر
1	مؤسسة اليابان للشؤون الدولية	شيجيرو يوشيدا	1959	حكومي	الاول أقليمياً والثامن عالمياً
2	مؤسسة مصرف التنمية الآسيوي	تاكيشي واتانبي	1966	حكومي	التاسع أقليمياً و24 عالمياً
3	المؤسسة الوطنية للدراسات الدفاعية	وزارة الدفاع اليابانية	1952	حكومي	السابع أقليمياً و137 عالمياً
4	مؤسسة تطوير الإقتصادات، منظمة التجارة الخارجية اليابانية	كويجي فوكو	1958	شبه حكومي	13 أقليمياً و136 عالمياً
5	مركز اليابان للتبادل الدولي	تاداشي ياماموتو	1970	غير حكومي مستقل	22 أقليمياً
6	مركز الدراسات السياسية الدولية	ياسيهيرو ناكاسوني	1988	غير حكومي مستقل	27 أقليمياً 117 عالمياً
7	مؤسسة أبحاث الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	كيشي توسنيكاوا	2008	غير حكومي مستقل	24 أقليمياً
8	مؤسسة ساساكاوا للسلام	رويشي ساساكاوا	1986	غير حكومي مستقل	38 أقليمياً
9	مؤسسة اليابان للتنمية الدولية	سوبورو اوكيتا	1971	غير حكومي مستقل	39 أقليمياً
10	مؤسسة طوكيو	كميندو كوساكا	1997	غير حكومي مستقل	41 أقليمياً
11	مؤسسة كانون للدراسات العالمية	فوجيو ميتاري	2007	غير حكومي مستقل	41 أقليمياً

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

12	مؤسسة جيرنون	ياسوشي كودو	2001	غير حكومي مستقل	44 أقليمياً
13	مؤسسة أبحاث للسلام والامن	ماساشي نيشيهارا	1978	غير حكومي مستقل	57 أقليمياً
14	المؤسسة الوطنية للأبحاث (نيرا)	ياسوفومي كانيمارو	1974	شبه حكومي	58 أقليمياً
15	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	مشترك ياباني أمريكي	1962	غير حكومي مستقل	66 أقليمياً
16	مؤسسة أستراتيجيات البيئة العالمية	الحكومة اليابانية	1998	حكومي	70 أقليمياً
17	مبادرة آسيا –المحيط الهادئ	فانباشي يوشي	2011	غير حكومي مستقل	80 أقليمياً
18	مؤسسة أقتصادات الطاقة	وزارة التجارة والصناعة الدولية	1966	حكومي	87 اقليمياً

الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى:

1. (McGann, 2020, pp. 64-73).
2. (Koellner, 2015, pp. 598-599).

علاوة على ذلك، فإن الثقافة السياسية اليابانية، التي ترتقي من شأن التوافقية والهرمية، تعزز من اعتماد هذه المراكز على شبكات النخب السياسية والإدارية، ما يجعل من الصعب النظر إليها كمؤسسات مستقلة تماماً عن الدولة، ويظهر هذا جلياً في حالات مثل مركز أبحاث السياسات الدولية (Japan Institute of International Affairs – JIIA)، الذي يعمل تحت مظلة وزارة الخارجية (The Japan institute of international affairs).

وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، برزت مؤسسات مثل معهد نومورا للأبحاث الاقتصادية (Nomura Research Institute) ومراكز مرتبطة بالشركات الكبرى، ضمن تفاعل الدولة مع النخبة الاقتصادية، في حين في حقبة الثمانينيات من القرن ذاته شهدت البلاد توسعاً في إنشاء مراكز بحثية تتناول السياسة الدولية، مثل معهد أبحاث السلام والأمن(SIPRI Japan) ، في ظل صعود اليابان بوصفها قوة اقتصادية دولية وضرورة مواكبة ذلك بصياغة سياسات خارجية مركبة تعتمد على تحليل استراتيجي متخصص (Shimamoto, 2015, pp. 6-8)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إذ تتسم الدولة اليابانية بقوة مؤسسية متمركزة في بيروقراطية مدربة جيداً ومنظمة بشكل هرمي، إذ تلعب الوزارات أدواراً تشريعية وتنفيذية فعلية. وفي هذا السياق، تتقاطع مراكز الأبحاث مع المؤسسات البيروقراطية عبر ثلاث قنوات (رزيك، 2020، الصفحات 123-126).

1- **التمويل والتوجيه المباشر** :إذ تستقبل هذه المراكز تمويلًا حكومياً مشروطاً بالأولويات السياسية الراهنة.

2- **تبادل الكوادر** :غالباً ما يُحال موظفون بيروقراطيون سابقون إلى هذه المراكز بعد التقاعد، وهي ظاهرة تُعرف بـ "amakudari" النزول من السماء.

3- **تأثير سياسي غير مباشر** :إذ تستخدم النخبة الحزبية والبيروقراطية مخرجات هذه المراكز بوصفها أدوات لتبرير السياسات، أو لإستشراف ردود الفعل الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن استقلالية هذه المراكز لا تُقاس فقط بمعيار البُنية الإدارية، بل أيضاً بمدى انفصالها عن الشبكات البيروقراطية والسياسية. ومع التطور في الهيكل المؤسساتي الياباني المتأثر بالنموذج الامريكي ومع تكييف محلي خاص يقوم على "التجانس الوظيفي" بدلاً من الصراع المؤسساتي. هذا ما أدى في المحصلة إلى: تركيز معظم مراكز الأبحاث في طوكيو، قرب مركز القرار، فضلاً عن انقسامها بين مؤسسات التابعة للوزارات، وأخرى ملحقة بالشركات الكبرى أو الجامعات، ناهيك عن وجود توازن دقيق بين الدعم المؤسسي الحكومي، والحفاظ على واجهة مهنية-أكاديمية بحثية، كل ذلك يُفضي إلى ديناميكية مزدوجة: فمن جهة، تعمل هذه المراكز على تعزيز الكفاءة المعرفية لصنّاع القرار؛ ومن جهة أخرى، تبقى خاضعة نسبياً للقيود السياسية (Pascal Abb, 2015, pp. 7-15)

2. الأطر النظرية لتفسير دور مراكز الأبحاث في اليابان

ترى نظريات النخبة أن صانعي القرار السياسي يهيمنون على الموارد والقرارات الكبرى، ويستندون في ذلك إلى مؤسسات تابعة أو داعمة. وفي السياق الياباني، تتجسد هذه الرؤية عبر العلاقة البنيوية بين: النخبة الحزبية لا سيما الحزب الليبرالي الديمقراطي، فضلاً عن النخبة البيروقراطية (الوزارات ذات التأثير) ، (والنخبة الاقتصادية) كارتلات الشركات الكبرى مثل Mitsubishi وToyota، إذ تُشير هذه النظرية إلى أن مراكز الأبحاث لا تخلق بدائل حقيقية خارج إرادة النخبة، بل تساعد على تحسين الأداء الاستراتيجي ضمن الإطار القائم. لذا تُصنَّف هذه المراكز بوصفها مكوّن من نخبة المعرفة(Knowledge Elite) ، أي مجموعة تنتج المعرفة لدعم القرار، لا لمساءلته (Pascal Abb, 2015, pp. 600-601)

وعلى صعيد آخر تسلط نظريات الشبكات والتحليل المؤسسي الضوء على الأدوار غير الرسمية لمراكز الأبحاث، لاسيما في النظم السياسية التي تتميز ببطء الإصلاح المؤسسي وغياب الشفافية التامة. في اليابان، إذ يعمل كثير من هذه المراكز بوصفها غرف تفكير مغلقة (Closed Policy Circles) تقدم: أوراق غير منشورة موجهة مباشرة للوزارات، ودراسات أمن قومي ذات طبيعة سرية، واستشارات تستهدف التوازن بين الشراكة مع الولايات المتحدة والحفاظ على الهوية الآسيوية، وبذلك لا تتجلى أدوارها في المجال

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العام كما هو الحال في التجربة الأمريكية، بل في عمق العلاقات البيروقراطية (Köllner, 2011, pp. 5-6)

إذ تُعد قضية الاستقلالية إحدى أبرز الإشكاليات المنهجية عند دراسة مراكز الأبحاث اليابانية، ويمكن فهمها عبر النموذج التالي:

جدول 2 (معيار الاستقلالية عند مراكز البحث اليابانية مقارنةً بنظيرتها الامريكية)

المعيار	المراكز اليابانية	المراكز الأمريكية
التمويل	مهيمن من الدولة أو الشركات	متنوع (حكومي/خاص/تبرعات)
الاستقلال الأكاديمي	محدود ومتفاوت	مرتفع نسبياً
النفوذ الاعلامي	محدود وغير مباشر	كبير وعلني
التأثير السياسي	هادئ ومتدرج	علني وضاغط

الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى

(McGann, 2020, pp. 101-106)

لذا فإن مراكز الأبحاث اليابانية تعمل في ظل معادلة دقيقة هي: الحفاظ على علاقات وثيقة مع الدولة لتأمين التمويل، وفي الوقت نفسه محاولة الحفاظ على قدر من المهنية الأكاديمية، وهو توازن غالباً ما يُختل لصالح المؤسسة الرسمية (بوتشيه، 2009، صفحة 190)

إذن بناءً على ما تقدم فإن فهم دور مراكز الأبحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية يتطلب تجاوز النموذج الغربي السائد الذي يفترض استقلالاً تاماً وتعدداً وظيفياً، ففي الحالة اليابانية، تُفهم هذه المراكز ضمن إطار التكامل الوظيفي مع الدولة، إذ لا تقوم على المساءلة أو المعارضة، بل على دعم القرار من داخل النظام.

وبهذا، فإن التقييم النقدي لمساهمتها في السياسة الخارجية ينبغي أن يراعي خصوصية النموذج الياباني: النخبوية، البيروقراطية القوية، والاعتماد على العلاقات غير الرسمية، وهو ما يجعل هذه المراكز فاعلاً سياسياً شبه مرئي، لا يمكن تجاهله رغم محدودية ظهورها العلني، إذ إن مراكز الفكر في اليابان تُعد من الفواعل غير الرسمية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وان كانت ممولة حكومياً، إذ ترى مكانها في سوق الأفكار الكثيف جداً، ويتم الاستعانة بها لإغراض المشورة وأخذ التوصيات من أجل تشكيل السياسات العامة للدولة بما فيها قضايا ذات الصلة في الشأن الخارجي (بوتشيه، 2009، الصفحات 190-191)

ثانياً: مراجعة نقدية للأدبيات السياسية حول دور مراكز الأبحاث اليابانية

تُشير الادبيات السياسية إلى تزايد الحضور المؤسسي لمراكز الأبحاث في الحياة السياسية اليابانية، وتنامي دورها بوصفها منتج للمعرفة والتحليل في قضايا السياسة الخارجية، لكن الأدبيات السياسية التي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تناولت هذا الدور ظلت محدودة من حيث التراكم الكمي والتحليل النوعي. فقد انشغلت الدراسات إما بوصف البُنية التنظيمية لتلك المراكز أو بمقارنتها بمثيلاتها في الغرب، دون تقديم معالجة نقدية معمقة لطبيعة علاقتها بصناع القرار أو لحدود تأثيرها الفعلي ضمن السياق السياسي الياباني، إذ يُلاحظ أن هذه الأدبيات تميل إلى اعتماد مقاربات تقليدية، تركز على الوظيفة الاستشارية الرسمية للمراكز، دون النظر في الديناميكيات غير الرسمية للشبكات السياسية، أو في التفاعلات المعقدة بين المعرفة، والسلطة، والإعلام. كما تتسم معظمها بغلبة الطابع الوصفي، وافتقارها إلى العمل الميداني، مع إهمال واضح لقضايا محورية مثل تمويل المراكز، ومدى استقلاليتها، وأثرها في تشكيل الخطاب العام، وانطلاقًا من هذه الإشكاليات، يسعى هذا المبحث إلى تقديم مراجعة نقدية شاملة لاتجاهات الأدبيات السياسية ذات الصلة، عبر تحليل نماذجها النظرية، ورصد أبرز القضايا التي تناولتها، وصولاً إلى الكشف عن الثغرات البحثية القائمة والحاجة إلى تبني مقاربات أكثر تداخلاً وواقعية لفهم موقع مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية اليابانية، وعليه ينتظم هذا المحور على نطاقين، يبحث الاول منها اتجاهات الأدبيات السياسية في دراسة مراكز الأبحاث، في حين يوجه الثاني نقد للأدبيات وتحديد الفجوات البحثية محل الدراسة.

1. اتجاهات الأدبيات السياسية في دراسة مراكز الأبحاث

على الرغم من الحضور المتزايد لمراكز الأبحاث (Think Tanks) في المشهد السياسي الياباني، إلا أن الأدبيات السياسية التي تناولت دورها في توجيه السياسة الخارجية ظلت محدودة من حيث العمق التحليلي، وتركزت على بعض الزوايا التقليدية دون تطوير نظري كافٍ. ويمكن تصنيف اتجاهات هذه الأدبيات ضمن محاور رئيسة تتراوح بين أعمال وصفية تناولت الهيكل المؤسسي والتنظيمي لمراكز الأبحاث، وأخرى حاولت تحليل دورها في صناعة القرار، وإن كان بشكل غير منهجي، إذ يُلاحظ أن النماذج البحثية التي تم اعتمادها في دراسة مراكز الأبحاث اليابانية تنقسم إلى:

أ: النموذج المؤسساتي–الوظيفي: إذ يركز هذا النموذج على الموقع الرسمي لمراكز الأبحاث ضمن البُنية السياسية والإدارية في اليابان، ويعتمد على وصف دورها بوصفها جهات استشارية تُقدم تقارير دورية وتحليلات لصنّاع القرار. ومن أمثلة ذلك، الدراسات التي تناولت "المعهد الوطني لدراسات الدفاع (NIDS) " أو "المعهد الياباني للشؤون الدولية(JIIA) "، إذ تم توصيف دورهما بوصفها مصادر داعمة للسياسات الأمنية والخارجية الرسمية (The Tokyo Foundation)

ب: النموذج الشبكي: إذ يظهر هذا النموذج في بعض الدراسات الحديثة المتأثرة بمقاربات "شبكات السياسات العامة(Policy Networks) "، حيث يتم تحليل مراكز الأبحاث بوصفها جزء من شبكة أكبر تضم البيروقراطيين، السياسيين، الأكاديميين، والإعلاميين. إلا أن هذا النموذج لم يُطبق بعد بشكل منهجي على السياق الياباني، وغالباً ما يُشار إليه بوصفه مفهوم دون أدوات تحليلية واضحة (Shimizu, 2022, pp. 215–234).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج: النموذج المقارن: إذ اعتمدت بعض الأدبيات على المقارنة بين مراكز الأبحاث اليابانية ونظيراتها الأمريكية أو الأوروبية، لا سيما من حيث القدرة على التأثير في القرار أو التمويل. إلا أن هذه الدراسات وقعت غالباً في فخ "الاستيراد النظري"، إذ فشلت في أخذ الخصوصية المؤسسية والثقافية للنظام السياسي الياباني بعين الاعتبار؛ مما أدى إلى نتائج سطحية أو مضللة في بعض الأحيان (MIYAKE, 2020, pp. 3–7)

لذا يبرز تساؤل هنا عن كيفية معالجة العلاقة بين مراكز الأبحاث وصنّاع القرار، إذ يغلب على الأدبيات تناول العلاقة بين مراكز الأبحاث وصناع القرار من منظور وظيفي محض، إذ يتم تصويرها بوصفها مصدر معرفي يقدم الخبرة والتحليل لصانع القرار دون إشكالية، هذا التصور يتجاهل الطبيعة المركبة لتفاعل هذه المؤسسات مع الدولة، حيث يُبالَغ أحياناً في استقلاليتها، بينما الواقع يشير إلى ارتباط بعضها القوي بوزارات محددة أو أحزاب سياسية، ولا يتم التفريق بين التأثير الرسمي والتأثير غير الرسمي، أي ذلك الذي يتم عبر شبكات شخصية، أو من خلال التداول الفكري والإعلامي وليس عبر قنوات مؤسسية واضحة، كما تُهمل الأدبيات غالباً دراسة "المسار العكسي للتأثير"، أي كيف تؤثر السياسات الرسمية والخطابات الحكومية على طبيعة الأبحاث التي تنتجها تلك المراكز، وهو ما يُعد مؤشراً على التبعية لا الاستقلال (Watanabe, 2022, pp. 110–118)

ومع ذلك تناولت بعض الدراسات قضايا معينة بوصفها مؤشرات على دور مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية، من أبرزها: العلاقات اليابانية–الأمريكية :حيث تعمل المراكز الكبرى على إعادة إنتاج خطاب "التحالف الأمني" عبر مؤتمرات وسياسات مشتركة، مما يعكس أحياناً توافقاً أكثر من كونه تأثيراً حقيقياً، فضلاً عن قضية الأمن الإقليمي لا سيما مع تصاعد التوتر في بحر الصين الجنوبي وتنامي التهديدات من كوريا الشمالية، حيث تبرز المراكز بوصفها مولدة لتحليلات أمنية تُغذي النقاش الرسمي، ناهيك عن تسليط الضوء على العلاقات مع الصين فمن أبرز المجالات التي سعت مراكز الأبحاث للتأثير فيها عبر الترويج لخطاب "التهديد الصيني" وتبرير الزيادة في ميزانيات الدفاع. إلا أن هذا الدور يبقى محدوداً بغياب شواهد مباشرة على استخدام الحكومة لتوصيات تلك المراكز (Mariana Lomaeva, 2022, pp. 15–24)

لكن هذه الأمثلة تُظهر أن الأدبيات تميل إلى أخذ المخرجات الخطابية لتلك المراكز بوصفها مؤشر على تأثيرها، دون التحقق من مدى ترجمتها إلى سياسات فعلية.

2. نقد الأدبيات وتحديد الفجوات البحثية

رغم الجهود الأكاديمية المبذولة، فإن الأدبيات السياسية حول مراكز الأبحاث اليابانية تعاني من ثغرات واضحة، يمكن إجمالها فيما يلي (Shimizu, 2022, pp. 6–20)

أ_ حدود الأدبيات الحالية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1) **غياب العمل الميداني(Fieldwork)** : إذ إن كثير من الدراسات تعتمد على التحليل النصي للتقارير والمنشورات الرسمية، دون إجراء مقابلات أو ملاحظات ميدانية تُظهر كيف تُتخذ القرارات فعلياً، أو كيف يتم تداول الأفكار داخل المراكز وخارجها.
2) **الطابع الوصفي المفرط:** إذ تكتفي العديد من الأدبيات بتوصيف الهياكل التنظيمية والوظائف العامة للمراكز دون الخوض في تحليل أنماط التفاعل والتأثير، مما يحصر التحليل في بعد سطحي.
3) **تجاهل البعد غير الرسمي:** إذ لا تتناول الدراسات بالقدر الكافي ديناميكيات النفوذ غير الرسمي، مثل شبكات العلاقات الشخصية بين الباحثين وصنّاع القرار، أو التأثير غير المباشر عبر وسائل الإعلام والنقاشات الأكاديمية.

2_ قضايا مغفلة في الأدبيات

1) **التمويل:** إذ لا تتناول الأدبيات بشكل كافٍ مصادر تمويل مراكز الأبحاث، وتأثير ذلك على استقلالية إنتاج المعرفة أو انحيازها نحو أجندات معينة. فالمراكز المدعومة من شركات كبرى أو جهات حكومية قد لا تكون قادرة على إنتاج تحليلات نقدية حقيقية للسياسات الرسمية.
2) **العلاقة مع الإعلام:** من الملاحظ انه لم تحظَ دراسة العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام بالاهتمام اللازم، رغم دور الإعلام في تضخيم أو تقليص أثر مخرجات تلك المراكز، لا سيما في قضايا السياسة الخارجية.
3) **المراكز الإقليمية والمحلية:** يُلاحظ كذلك تهميش المراكز البحثية خارج طوكيو في أغلب الأدبيات، رغم أن لبعضها تأثيراً معتبراً على السياسة الإقليمية أو حتى على الديناميكيات الوطنية عبر خبرات محلية متخصصة.

ج_ الحاجة إلى مقاربات جديدة

1) **تحليل الشبكات(Policy Network Analysis)** : إذ توفر هذه المقاربة أدوات لفهم تعقيد العلاقات بين الفاعلين السياسيين والمعرفيين، وتتيح تحليلاً أكثر واقعية لطبيعة التأثير غير المباشر.
2) **التحليل البنيوي والفكري(Epistemic Community and Discourse Analysis)** : إذ يساعد على فهم كيف تُبنى المعرفة داخل المراكز البحثية، وكيف يتم إنتاج الخطابات التي تُشرعن السياسات الرسمية، لا سيما في قضايا السيادة والدفاع.
3) **دراسات الحالة(Case Studies)** : إذ توفر هذه المنهجية إمكانية تتبّع الأثر الفعلي لمركز معين على سياسة محددة، مما يُخرِج التحليل من الطابع النظري إلى التحقق التجريبي.

لذا خلاصة ما تقدم يمكن القول إن الأدبيات السياسية حول دور مراكز الأبحاث اليابانية لم تُولِ بعد اهتماماً كافياً لتفكيك البُنية المعرفية والسياسية التي تتحرك ضمنها هذه المؤسسات، مع غياب التحليل البنيوي والميداني، إلى جانب تجاهل الأبعاد غير الرسمية والاقتصادية، يجعل من الصعب تقييم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التأثير الفعلي لتلك المراكز على السياسة الخارجية اليابانية، لذا، ثمة حاجة ملحة إلى تطوير أجندة بحثية جديدة تستند إلى مقاربات أكثر تداخلاً بين النظرية والممارسة، بين السياسي والإعلامي، وبين الرسمي وغير الرسمي، بما يعكس تعقيد الواقع السياسي الياباني المعاصر.

بقي ان نُشير إلى ان فهم التحول التاريخي في دور مراكز الأبحاث اليابانية من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كانت السياسة الخارجية تحت مظلة الاحتلال الأمريكي، إلى مرحلة الاستقلال الاستراتيجي والتحديات الإقليمية في القرن 21، هذا يسهم في فهم كيف تطوّر دور هذه المراكز بوصفها مصدر للشرعية المعرفية في ظل تحولات السياسة الخارجية نفسها، *فمراكز الأبحاث اليابانية بدأت بوظائف بحثية تقليدية، إلا أن دورها تطور في ظل التحولات البنيوية للسياسة اليابانية، لا سيما مع صعود الصين وتراجع الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة*، زد على ذلك إن غياب التمثيل الأكاديمي الآسيوي في الأدبيات، فمعظم الأدبيات حول مراكز الأبحاث اليابانية إما صادرة عن مراكز غربية أو تعتمد على أطر تحليلية مستوردة لا سيما من الولايات المتحدة، إذ يمكن نقد غياب صوت آسيوي في فهم مراكز الأبحاث اليابانية، وضرورة تطوير مقاربات نظرية مستندة إلى الخصوصية السياسية والثقافية لليابان، لذا من الملاحظ انه يغيب عن الأدبيات منظور آسيوي داخلي مستقل، ما يؤدي إلى تحليلات تغلب عليها المقارنة النمطية مع الحالة الأمريكية دون مراعاة السياقات الاجتماعية والسياسية اليابانية (Kollner Zhu, 2018, pp. 4-13)

وعلى صعيد آخر في اليابان، هناك عدد من المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، والتي تؤدي وظائف بحثية (كالوحدات داخل الوزارات أو البيروقراطيات)، لكنها لا تُعد عادةً ضمن فئة مراكز الأبحاث المستقلة، هذه الظاهرة مهمة لأنها تُعقد فهم العلاقة بين الدولة والمعرفة، وتحتاج الأدبيات إلى معالجتها بوضوح، لذا ثمة غموض بنيوي في اليابان بشأن الفصل بين مراكز الأبحاث المستقلة والوحدات التحليلية داخل الوزارات، ما يطرح تساؤلات حول طبيعة الاستقلال المعرفي، وهناك ضرورة كذلك في إضافة تحليل يُظهر كيف أن بعض الباحثين في مراكز الأبحاث يملكون خلفيات بيروقراطية أو حزبية، ويؤدون أدواراً مزدوجة بوصفهم مستشارين وفاعلين في صناعة القرار، مما يطمس الحدود بين البحث والسياسة، هذا الجانب مهم لأنه يُبرز طبيعة التأثير الشخصاني الذي لا تظهره الأدبيات الرسمية، وعلى صعيد نقد خطاب الحياد المعرفي، فالأدبيات غالباً ما تفترض أن مراكز الأبحاث تقدم تحليلات موضوعية لصناع القرار، لكن من جانب آخر يمكننا الإشارة إلى نقد متصاعد لهذا الافتراض، عبر النظر إلى كيف يُستخدم إنتاج المراكز لتبرير خيارات سياسية مسبقة، أي بعبارةٍ أخرى يُوظَّف إنتاج بعض المراكز لتأطير السياسات القائمة، لا للتأثير عليها؛ مما يجعلها أدوات تبرير أكثر من كونها أدوات توجيه مستقلة، ومن أوجه النقد كذلك إن بعض مراكز الأبحاث اليابانية تعمل ضمن شبكات بحثية إقليمية أو دولية (مثل التعاون مع مراكز أمريكية أو آسيوية)؛ مما يؤثر هذا على توجهاتها السياسية، إذ إن تحليل هذه العلاقة يُظهر كيف أن التأثير

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لا يقتصر على الداخل الياباني، بل يشمل أيضاً تبادل المعرفة عبر الحدود الاقليمية منها والدولية (Hayes, 2015, pp. 84-102).

لذا بناءً على ما سبق ذكره، تُظهر مراجعة الأدبيات السياسية حول دور مراكز الأبحاث اليابانية وجود فجوة واضحة بين التراكم الكمي للدراسات والتحليل النوعي المتعمق. فعلى الرغم من تنوع المقاربات، فإنها تظل محكومة بإطار وصفي تقليدي يُقصي الأبعاد غير الرسمية، ويُغفل قضايا حيوية كالتمويل، والعلاقات الشخصية، ودور الإعلام، وطبيعة الخطاب المعرفي المنتج، كما أن معظم هذه الأدبيات تتبنى نماذج تحليلية غربية لا تراعي الخصوصية البيروقراطية والسياسية لليابان، وتفترض حيادية معرفية قلما تصمد أمام الواقع المعقد لتداخل النخب، والمعرفة، والسياسة، وقد برز عبر هذه المراجعة أن هناك حاجة ملحة إلى مقاربات بديلة تتجاوز الثنائية الكلاسيكية بين مراكز الأبحاث والدولة، نحو تحليل الشبكات والسياسات عبر فاعلين متعددي المستويات. كذلك، فإن إدماج أدوات بحث ميداني وتحليل الخطاب والسياسات سيسهم في كشف طبيعة التأثير الفعلي، وحدوده، وآلياته غير المرئية. كل ذلك يعزز من أهمية هذا البحث في سد فجوة قائمة في الأدبيات، عبر تقديم قراءة نقدية ومؤسسة نظرياً لدور مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية اليابانية، بما يتجاوز التصورات التقليدية ويُعزز فعالية المعرفة المُنتجة وموقعها الحقيقي في بنية القرار السياسي الياباني.

الخاتمة والاستنتاجات

يتبين من خلال مراجعة الأدبيات السياسية حول دور مراكز الأبحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية صورة معقدة لموقع هذه المؤسسات داخل النظام السياسي الياباني، الذي يتميز بهيكل بيروقراطي هرمي وثقافة سياسية تقوم على التوافق والمرونة المؤسسية. فعلى الرغم من النمو الظاهري في عدد المراكز البحثية وتنوّعها منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن فعاليتها في التأثير المباشر على صنع القرار الخارجي تبقى موضع نقاش حاد في الأدبيات، لا سيما في ظل غموض العلاقة بين هذه المراكز والدولة، وتداخل الأدوار بينها وبين الوزارات والشركات الكبرى.

وقد أظهرت الأدبيات توجهين رئيسين في تحليل هذه العلاقة: الأول يركز على مراكز الأبحاث بوصفه مجرد أدوات تقنية ومصدر للمعلومات لصناع القرار، والثاني ينظر إليها باعتبارها جزءً من شبكات النفوذ السياسي والإداري، ما يجعلها فاعلاً غير رسمي في صياغة السياسات، لا سيما عبر الدوائر المغلقة لصناعة القرار التي يصعب اختراقها أو مراقبتها.

كما تبيّن أن كثير من مراكز الأبحاث اليابانية، لا سيما المرتبطة بوزارة الخارجية مثل معهد اليابان للشؤون الدولية(JIIA) ، تلعب أدواراً أقرب إلى دعم السياسات القائمة بدلاً من نقدها أو تقديم بدائل مستقلة، ما يعكس ضعف الطابع الاستقلالي لهذه المؤسسات مقارنة بنظيراتها في الديمقراطيات الليبرالية الأخرى.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

علاوة على ذلك، فإن البحوث والسياسات التي تنتجها غالباً ما تُصاغ بأسلوب داخلي غير منشور، أو تُوجه بشكل مباشر للنخبة السياسية دون المرور عبر قنوات الرأي العام أو المجتمع الأكاديمي.

الاستنتاجات:

1. **غياب الاستقلالية البنيوية** :تتسم مراكز الأبحاث اليابانية بارتباطها المؤسسي الوثيق مع الوزارات والقطاع الخاص، ما يحدّ من استقلالها وقدرتها على طرح سياسات بديلة أو نقدية.
2. **الطابع النخبوي المغلق** :تعمل هذه المراكز ضمن شبكات نخبوية منسجمة، مما يقلل من تأثيرها التعددي ويجعلها جزءً من البنية المحافظة لصنع القرار.
3. **دور وظيفي أكثر من تأثيري** :يميل دور مراكز الأبحاث في اليابان إلى أن يكون وظيفياً (تقنياً وتحليلياً)، وليس فاعلاً مستقلاً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية.
4. **تحديات الشفافية والمساءلة** :تفتقر عملية إنتاج السياسات في اليابان – من خلال هذه المراكز – إلى الشفافية العامة والمساءلة، الأمر الذي يعزز الطابع المغلق للسياسات الخارجية.
5. **ضرورة إعادة التقييم النظري** :تكشف الأدبيات عن قصور في النماذج الغربية التقليدية لفهم مراكز الأبحاث، ما يتطلب اعتماد أطر تحليلية تأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية والمؤسسية اليابانية، مثل نظريات الشبكات والتحليل المؤسسي غير الرسمي.

هناك جملة من التوصيات التي من الممكن تقديمها لصانع القرار العراقي للإفادة من تجربة اليابان في مجال تنمية مراكز البحث العراقية:-

1. الاستفادة من النموذج الياباني عبر بناء شراكات دولية، وتطوير برامج تدريب للباحثين، وتعزيز الخبرات التراكمية المتخصصة.
2. تحسين البُنية التحتية البحثية للمراكز، وتمويلها بشكل يضمن الاستدامة دون الاعتماد المطلق على مصدر تمويل واحد.
3. تعزيز ثقافة القرار المبني على البحث العلمي داخل البيئة السياسية العراقية، وربطها بمسارات تدريب للنخب السياسية والإدارية.
4. وضع مؤشرات أداء سنوية KPIs لقياس تأثير المراكز البحثية في العراق على السياسات، وتقييم جودة الأوراق البحثية وأثرها على صانع القرار.
5. تعزيز النهج الاستباقي في تقديم السياسات العامة عبر إنتاج أوراق سياسات وتقديرات موقف مبكرة تساعد الدولة على التعامل مع المتغيرات الخارجية قبل وقوعها.
6. ترجمة الدراسات إلى توصيات تنفيذية قابلة للتطبيق بلغة واضحة وموجهة لصانعي القرار، على غرار النموذج الياباني في تبسيط المخرجات.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

7. اعتماد آلية المراجعة النظرية والنقدية المستمرة لمخرجات المركز، لضمان الجودة والمنهجية، وتفادي التكرار أو التقارير الشكلية.
8. إصدار دوريات علمية محكّمة تسلط الضوء على تحليل السياسة الخارجية للعراق، وتنشر دراسات مقارنة مع تجارب دولية.
9. تنويع مصادر تمويل للمراكز البحثية العراقية من خلال شراكات أكاديمية، وتمويلات دولية، ودعم من القطاع الخاص، مع ضمان الاستقلال البحثي.
10. إنشاء صندوق تمويل بحثي خاص بالمراكز، يشجع المشاريع الاستراتيجية، ويحفّز الباحثين على الابتكار الفكري.
11. توفير بيئة بحثية ملائمة عبر مكتبة إلكترونية شاملة، قواعد بيانات، برامج تحليل سياسي، وخدمات دعم بحثي ولوجستي متطور.
12. إيفاد الباحثين إلى مراكز فكر دولية مثل JIIA في اليابان، أو Brookings في أمريكا لاكتساب الخبرات وتوطين المهارات.
13. تنظيم ورش تدريب متخصصة لصانعي القرار والدبلوماسيين بالشراكة مع المركز، لتعزيز التواصل بين الطرفين.
14. استقطاب الكفاءات العراقية من الخارج، وخاصة من أصحاب الخبرات في العلاقات الدولية، وتوفير حوافز عادلة لاستدامتهم في العمل البحثي.
15. تشجيع الشراكة البحثية مع الجامعات العراقية وإطلاق برامج مشتركة للدراسات العليا في العلاقات الدولية التطبيقية.
16. تعزيز الواجهة الإعلامية للمراكز البحثية العراقية من خلال موقع إلكتروني تفاعلي متعدد اللغات، ينشر الأبحاث ويتيح التفاعل مع الجمهور والدبلوماسيين.
17. إقامة مؤتمرات ومنتديات دولية سنوية حول السياسة الخارجية العراقية، يحضرها ممثلون من مراكز فكر إقليمية وعالمية.
18. تبني دبلوماسية فكرية ناعمة، من خلال إرسال أوراق السياسات إلى السفارات الأجنبية، ومراكز الأبحاث العالمية ذات العلاقة بالعراق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References

First: Arabic & Translated Books

1. ستيفن بوتشيه. (2009). *مراكز الفكر: أدمغة حرب الافكار*. (المحرر: فارس غصوب، ترجمة: ماجد كانج) لبنان: دار الفارابي.
2. عمر عماد رزيك. (2020). *البيروقراطية الادارية واليات التدبير السياسي في اليابان*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

Second: Periodicals in English

1. Hayes, P. (2015). "Think Tanks, 'Think Nets' and Their Evolution in Asia". *East Asia Institute, Vol.10* (No.1).
2. Koellner, P. A. (2015). "Foreign policy think tanks in China and Japan: characteristics, current profile, and the case of collective self-defense". *International Journal, Vol.70* (No.4).
3. Kollner Zhu, a. A. (2018). "Understanding the Development of Think Tanks in Mainland China, Taiwan, and Japan". *PSA Conference Paper*.
4. Köllner, P. (2011). Think Tanks: Their Development, Global Diversity and Roles in International Affairs. *1. Köllner, Patrick, (2011). "Think Tanks: Their Development, Global Dive GIGA "German institute of Global and Area Studies* (No.6).
5. Mariana Lomaeva, &. S. (2022). "Japan's South China Sea Policy and Regional Subcomplex Expansion: Toward Free and Open Indo Pacific". *Journal of International Political Culture & Society.*
6. McGann, S. G. (2020). "Global Go to Think Tank Index Report".
7. MIYAKE, K. (2020). "why think tanks matter in Japan". *The Canon Institute for Global Studies.*
8. Nakamura, T. (2002). 11. Nakamura, "A Declining Technocratic Regime Bureaucracy", Political Parties and Interest Groups in Japan, 1950-2000.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

9. Pascal Abb, P. &. (2015). "Foreign Policy Think Tanks in China and Japan: Characteristics, Current Profile, and the Case of Collective Self-Defense".

10. *Abb, Pascal & Köllner, Patrick, (2015). "Foreign Policy Think Tanks in China and Japan: Characteristics, Current Profile, and theInternational Journal Canada s Journal of Global Policy Analysis.*

11. Shimamoto, T. (2015). "Nomura Research institute is creating a new future". *International Studies*.

12. Shimizu, M. (2022). *"Fourteen – Think tanks and policy analysis: meeting the challenges of think tanks in Japan".* Cambridge University Press.

13. Watanabe, T. (2022). "Japan's Security Policy Evolution: The Interaction between Think

14. Tank Proposals and Government Implementation". *Vol.17* (No.1).

Third: Internet

1.(n.d.). *The Japan institute of international affairs.* Retrieved from https://www.jiia.or.jp/en/abus/

2. (n.d.). *The Tokyo Foundation.* Retrieved from https://www.tokyofoundation.org/about/?utm_source

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/